

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –



انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- فترة التوثيق [17 اكتوبر 2025 – 23 اكتوبر 2025]
- تاريخ الإصدار 25 اكتوبر 2025
- إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي
- الموقع الرسمي www.icrights.org
- كود الأرشفة ICRF–SYR–HR–WR–2025–10–23

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تم توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛
- المجموعات المسلحة بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- الجيش التركي؛
- الجيش الإسرائيلي؛
- قوات التحالف الدولي؛
- وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
 - تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
 - رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
 - تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
 - وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.
- يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.
- تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.**

أولاً - الملخص التنفيذي

يعكس التقرير استمرار التصعيد البنيوي في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مع تسجيل ارتفاع كمي محدود (+6.2%) في عدد الانتهاكات، مقابل استقرار عددي في الأحداث، لكن مع تبدل نوعي في طبيعة الانتهاك من الأمني المباشر إلى المؤسسي الممنهج. البيانات تظهر أن الانتهاكات باتت أكثر تعقيداً، إذ تعددت الأنماط داخل الحادثة الواحدة، وتتنوعت الجهات المنفذة لتشمل الحكومة السورية، مجموعات رديفة، الجيش الإسرائيلي، والتحالف الدولي.

المؤشرات الرقمية العامة

المؤشر	الأسبوع السابق (10-16 تشرين الأول)	التغير	الأسبوع الحالي (17-23 تشرين الأول)
إجمالي الأحداث الموثقة	105	+6.7% ↑	104
إجمالي الانتهاكات القانونية الموثقة	547 انتهاكاً	+8.4% ↑	581 انتهاكاً
عدد المحافظات المتأثرة	14 محافظة سورية	ثابت	14 محافظة سورية
معدل الانتهاكات لكل حادثة	5.2 انتهاك/حادثة	+1.9% ↑	5.6 انتهاك/حادثة

بالمقارنة مع الأسبوع السابق (105 أحداث و 547 انتهاكاً)، يظهر أنّ الأرقام تظهر ثبات عدد الأحداث تقريباً مع ارتفاع في شدة كل حادثة (عدد أكبر من الانتهاكات لكل حدث)

المؤشرات النوعية (حسب الفئات الحقوقية)

الفئة الحقوقية	التغير مقارنة بالأسبوع الماضي	النسبة من الإجمالي
انتهاكات جسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية	ثابت	≈51%
انتهاكات مجتمعية وهيكلية	+1% ↑	≈30%
انتهاكات مؤسسية وبنيوية	-1% ↓	≈19%

الصورة النوعية تُظهر استمرار الطابع الدموي مع صعود محدود في الانتهاكات المجتمعية، وتراجع طفيف في الانتهاكات البنيوية.

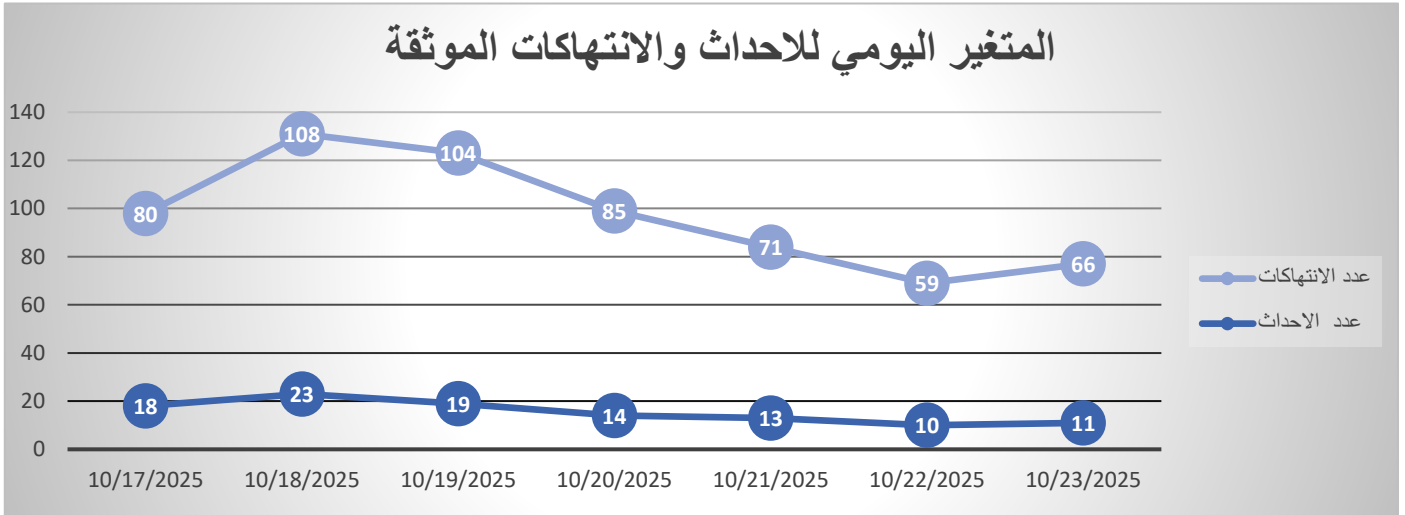
أعداد الضحايا خلال الفترة

نسبة التغير	الفئة	الأسبوع السابق	الأسبوع الحالي
66 % - (تحوّل في نمط الاعتقال إلى الإخفاء أو الغموض الأمني)	المعتقلون تعسفياً	119	40
70 % - (انخفاض القتال الميداني المباشر)	الجرحي	158	47
68 % - (لكن مع ارتفاع الاغتيالات النوعية)	القتلى	171	54
54 % - (استقرار مؤقت في الاختطاف المباشر)	المخطوفون / المختفون قسراً	46	21
68 % + (تصاعد الوقائع المبهمة التي يصعب توثيقها مباشرة)	غير محدد (خطر/غموض أمني)	22	37

الخلاصة العامة

- تراجع الضحايا لا يعني انخفاض العنف بل تحوُّله إلى أنماط أكثر تعقيداً.
- الحكومة والمجموعات المسلحة مسؤولتان عن 487 انتهاكاً (84%).
- الانتهاكات المؤسسية البنيوية تثبت تحوُّل المؤسسات الرسمية إلى أدوات قمع.
- إسرائيل والتحالف الدولي نفذوا 94 انتهاكاً (16%) مع حضور متزايد في الجنوب والشرق.
- النمط المنتظم والمتعدد الجهات خلال فترة قصيرة يرقى إلى توصيف جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

ثانياً - التحليل البصري للانتهاكات



يُظهر الرسم الزمني للأسبوع الحالي استمرار التصعيد العام في معدلات الانتهاكات اليومية، إذ تراوح عدد الأحداث بين 10 و23 حدثاً يومياً، مقابل ارتفاع واضح في عدد الانتهاكات اليومية التي بلغت بين 59 و108 انتهاكاً.

يتخذ المنحنى العام شكل موجة مرتفعة عريضة القاعدة مقارنة بالأسبوع السابق (10-16 تشرين الأول)، ما يعكس تحوُّلاً من الاستقرار المرتفع إلى تصعيد متواصل دون فترات هدوء واضحة، خصوصاً في اللاذقية وحمص ودمشق التي شهدت ذروات مزدوجة أمنية ومؤسسية.

الذروات والانخفاضات

- ذروة الأسبوع سجّلت يوم 18 تشرين الأول / أكتوبر (108 انتهاكاً / 23 حدثاً)، وتزامنت مع تصعيد أمني واسع في اللاذقية ودرعا شمل حالات قتل خارج نطاق القانون واعتقالات جماعية.

- بالمقارنة، فإن ذروة الأسبوع الماضي كانت يوم 14 تشرين الأول (18 / 88) نتيجة تصاعد الانتهاكات الخدمية في دمشق
- ذروة ثانية سُجّلت يوم 19 تشرين الأول (19 / 104) ، ارتبطت بانتهاكات مدنية - مؤسسية تمثلت في التمييز الوظيفي والحرمان من العمل والتعليم في دمشق وطرطوس والسويداء .
- الحد الأدنى سُجّل يوم 22 تشرين الأول (10 / 59) ، وهو أعلى من الحد الأدنى للأسبوع الماضي (13 / 68) ما يؤكد أن منسوب الانتهاك الأدنى ارتفع، ولم يعد هناك يوم “هادئ” ميدانيًا.
- خلال الفترة 20-23 تشرين الأول، حافظ المؤشر على استقرار مرتفع (66-85 انتهاكًا)، مع تزايد الطابع المؤسسي لانتهاكات الحقوق المدنية.

الاتجاهات العامة

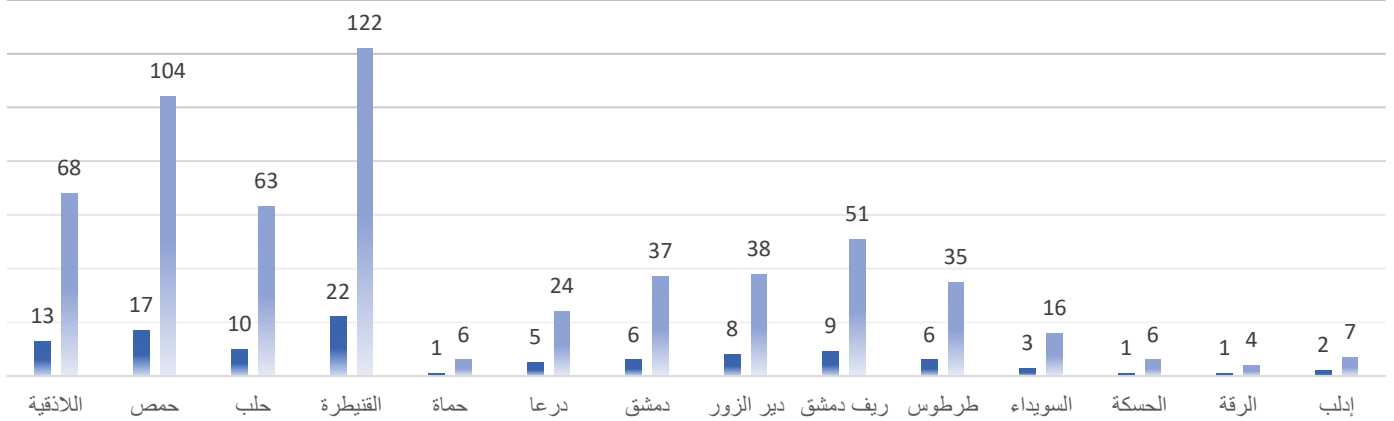
- العلاقة بين عدد الأحداث والانتهاكات بقيت غير متوازنة للأسبوع الثالث على التوالي؛ إذ ظل معدل الأحداث ثابتًا نسبيًا (10-23 يوميًا)، بينما ارتفع متوسط الانتهاكات داخل كل حدث من 5.2 إلى 5.4 انتهاكًا في الواقعة الواحدة، ما يدل على تصاعد التعقيد البيوي للحدث الحقوقي الواحد.
- مقارنةً بالأسبوع الماضي (متوسط 78 انتهاكًا يوميًا)، ارتفع المتوسط هذا الأسبوع إلى نحو 81.1 انتهاكًا يوميًا (+4%) ، ما يؤكد أن الاستقرار المرتفع تحوّل إلى تصعيد منتظم.
- يتّضح من مقارنة المنحنيين أن البلاد انتقلت من مرحلة الاستقرار المرتفع إلى مرحلة التصعيد المستمر منخفض الكثافة، مع ازدياد الانتهاكات الأمنية المباشرة بالتوازي مع الانتهاكات الخدمية والإدارية.

الخلاصات

- تصعيد واضح في المنحنى العام بعد أسبوع من الثبات النسبي، ما يشير إلى فشل الإجراءات المؤسسية في الحد من الانتهاكات أو احتوائها.
- ثبات عدد الأحداث وارتفاع الانتهاكات داخلها يؤكد أن الواقعة الحقوقية أصبحت أكثر تركيبًا وشمولًا من حيث طبيعة الفاعلين ونطاق الأضرار.
- مقارنةً بمنتصف تشرين الأول، يتبيّن أن البلاد دخلت مرحلة تصعيد مستقر طويل الأمد في مستويات الانتهاكات اليومية، دون مؤشرات فعلية على الانخفاض.

- هذا الاتجاه يُبرز العجز البنيوي للدولة والمجموعات الريفية عن ضبط الأجهزة الأمنية والخدمية، ويؤكد تراجع القدرة على فرض الحماية المدنية.
- المنحنى الحالي يعكس مرحلة “الاستقرار التصعيدي” التي تجمع بين انتظام الانتهاكات واستمراريتها، بما يجعلها حالة ممنهجة ترقى إلى نمط من الجرائم المستمرة ضد الإنسانية.

التوزيع بحسب المحافظات



يعكس الرسم البياني للتوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثقة خلال الأسبوع الحالي استمرار تركز الانتهاكات في المحافظات الوسطى والساحلية، مع تحوّل واضح في مركز النقل الحقوقي من اللاذقية نحو القنيطرة التي صعدت إلى المرتبة الأولى من حيث عدد الأحداث وطبيعة الانتهاكات. في المقابل، حافظت المحافظات الشمالية والجنوبية على مستويات متوسطة إلى منخفضة من حيث عدد الانتهاكات، لكن مع ارتفاع نسبي في شدتها النوعية.

مقارنةً بالأسبوع الماضي (10-16 تشرين الأول) يُلاحظ أن:

- القنيطرة صعدت إلى المرتبة الأولى (122 انتهاكاً / 22 حدثاً) نتيجة التصعيد الإسرائيلي المباشر عبر الحدود.
- حمص تراجعت إلى المرتبة الثانية (104 / 17) رغم ازدياد الاعتقالات والإخفاء القسري والوفيات تحت التعذيب.
- اللاذقية جاءت ثالثة (68 / 13) بعد أن فقدت موقع الصدارة، لكنها بقيت الأعلى من حيث جسامه الانتهاكات ونطاقها الجغرافي.
- حلب احتلت المرتبة الرابعة (63 / 10) مع ثبات الأنماط الأمنية – الميدانية.

- دمشق (6 / 37) ودرعا (5 / 24) سجلتا حضورًا متوسطًا، لكن مع تصاعد واضح في حدة الانتهاكات النوعية.

المحافظات الأعلى انتهاكًا

1. القنيطرة: (22 / 122) التصعيد الإسرائيلي جعلها المحافظة الأكثر عددًا في الانتهاكات والأحداث
2. حمص: (17 / 104) رغم التراجع إلى المرتبة الثانية، بقيت بؤرة أساسية للانتهاكات الأمنية الممنهجة.
3. اللاذقية: (13 / 68) الانتهاكات اتسمت بالخطورة (قتل خارج القانون، تهديد أسري، تمييز وظيفي).
4. حلب: (10 / 63) استقرار عددي ونوعي، مع استمرار الاعتقالات على الهوية والخطف.
5. ريف دمشق: (9 / 51) ارتفع موقعها لتدخل المراتب الخمس الأولى بدل حماة.

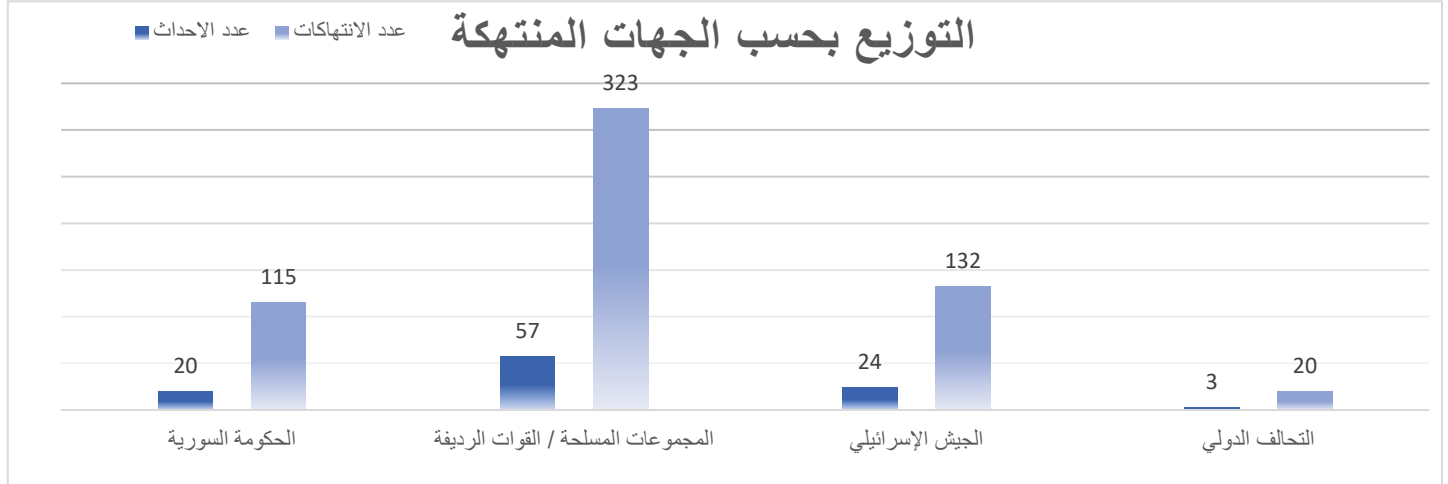
المحافظات المتوسطة والمنخفضة

- دمشق (6 / 37) و دير الزور: (8 / 38) مستويات متوسطة من الانتهاكات، مع طابع مؤسسي في دمشق وأمني ميداني في دير الزور.
- طرطوس (6 / 35) و السويداء: (3 / 16) تزايد في الانتهاكات الخدمية والإدارية.
- الحسكة (6 / 1)، الرقة (4 / 1)، إدلب: (2 / 7) بقيت في المراتب الأدنى، نتيجة ضعف التوثيق الميداني وتعدد القوى المسيطرة.

الدلالات الحقوقية

- تحوّل مركز الثقل من الساحل (اللاذقية) إلى الجنوب (القنيطرة) يعكس إعادة ترتيب جغرافيا الانتهاكات.
- ثبات الترتيب النسبي للخمس الأوائل (القنيطرة-حمص-اللاذقية-حلب-ريف دمشق) يؤكد رسوخ البنية الجغرافية رغم تغيّر الأولويات.
- الارتفاع العام (بنحو 8% مقارنة بالأسبوع الماضي) يعكس تصاعدًا ممنهجًا.

- عودة ريف دمشق إلى الخريطة الحقوقية للأسبوع الحالي مؤشر على تمدد الانتهاكات إلى المركز الإداري.
- المحافظات الشرقية (الحسكة-الرقعة-إدلب) بقيت أقل توثيقًا، لكن الانتهاكات الموثقة فيها جسيمة وفق القانون الدولي الإنساني.



يعكس الرسم البياني لهذا الأسبوع تحولًا واضحًا في خريطة الفاعلين الحقوقيين داخل المشهد السوري، إذ واصلت المجموعات المسلحة والقوات الرديفة تصدرها لقائمة الجهات المنتهكة بفارق واسع عن الحكومة السورية، لتستحوذ على أكثر من نصف الانتهاكات المسجلة خلال الفترة، في حين شهدت الانتهاكات الإسرائيلية ارتفاعًا مستمرًا للأسبوع الثاني، بينما حافظ التحالف الدولي على نشاط محدود لكنه ثابت في المناطق الشمالية والشرقية.

المجموعات المسلحة / القوات الرديفة - (323 انتهاكًا / 57 حدثًا)

تربعت هذه الفئة في المركز الأول بنسبة 57.8% من إجمالي الانتهاكات، محققة زيادة تقارب 60% عن الأسبوع الماضي. (38 / 197) تركزت أنشطتها في حمص، درعا، واللاذقية، وشملت أنماطًا متعددة من الانتهاكات مثل القتل خارج نطاق القانون، الإخفاء القسري، الخطف، الابتزاز المالي، التهديد المسلح، والمداهمات العشوائية.

هذا الارتفاع يعكس تحول الردائف إلى الفاعل الأمني الأوسع نطاقًا، مع تراجع قدرة الأجهزة الرسمية على الضبط الميداني.

قانونيًا، تبقى هذه القوات خاضعة لمسؤولية الدولة السورية استنادًا إلى مبدأ الولاية الفعلية في القانون الدولي الإنساني، طالما أنها تعمل في إطار مناطق سيطرة الحكومة أو بعلمها وموافقتها الضمنية.

الحكومة السورية - (115 انتهاكًا / 20 حدثًا)

تراجعت إلى المرتبة الثانية بنسبة 20.6% من الإجمالي الكلي بعد أن كانت متصدرة في الأسبوعين الماضيين.

تركزت الانتهاكات في دمشق، حمص، واللاذقية، وتنوّعت بين الاعتقال التعسفي، التعذيب، الإخفاء القسري، القتل خارج نطاق القانون، والتمييز الوظيفي والإداري.

ورغم الانخفاض العددي، فإن الطابع المؤسسي للانتهاكات ازداد وضوحًا، إذ تحوّلت من تجاوزات ميدانية إلى قرارات إدارية منهجية تقيد حرية العمل والتنقل والتعليم.

من منظور القانون الدولي، تتحمل الحكومة السورية المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة (1949) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)

الجيش الإسرائيلي - (132 انتهاكًا / 24 حدثًا)

ارتفعت انتهاكاته بنسبة 145% مقارنة بالأسبوع الماضي. (9 / 54) تركزت الخروقات في القنيطرة ودرعا، وشملت قصفًا مدفعيًا مباشرًا، توغلات حدودية محدودة، واستهدافًا للبنية التحتية المدنية.

هذه الأفعال تشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية فصل القوات لعام 1974 وخرقًا للمادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

تأخذ هذه الانتهاكات طابعًا دوليًا بحثًا وتندرج ضمن جرائم العدوان وانتهاك السيادة، ما يجعلها تهديدًا مباشرًا للسلم الإقليمي.

التحالف الدولي - (20 انتهاكًا / 3 أحداث)

سجّل التحالف نشاطًا محدودًا يمثل 3.6% من إجمالي الانتهاكات، مركزًا قصفه الجوي والمدفعي في الرقة والحسكة.

تُعَدّ هذه الأفعال استخدامًا مفرطًا للقوة خارج إطار الضرورة العسكرية، وتشكل خرقًا لمبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في اتفاقيات جنيف الأولى والثانية.

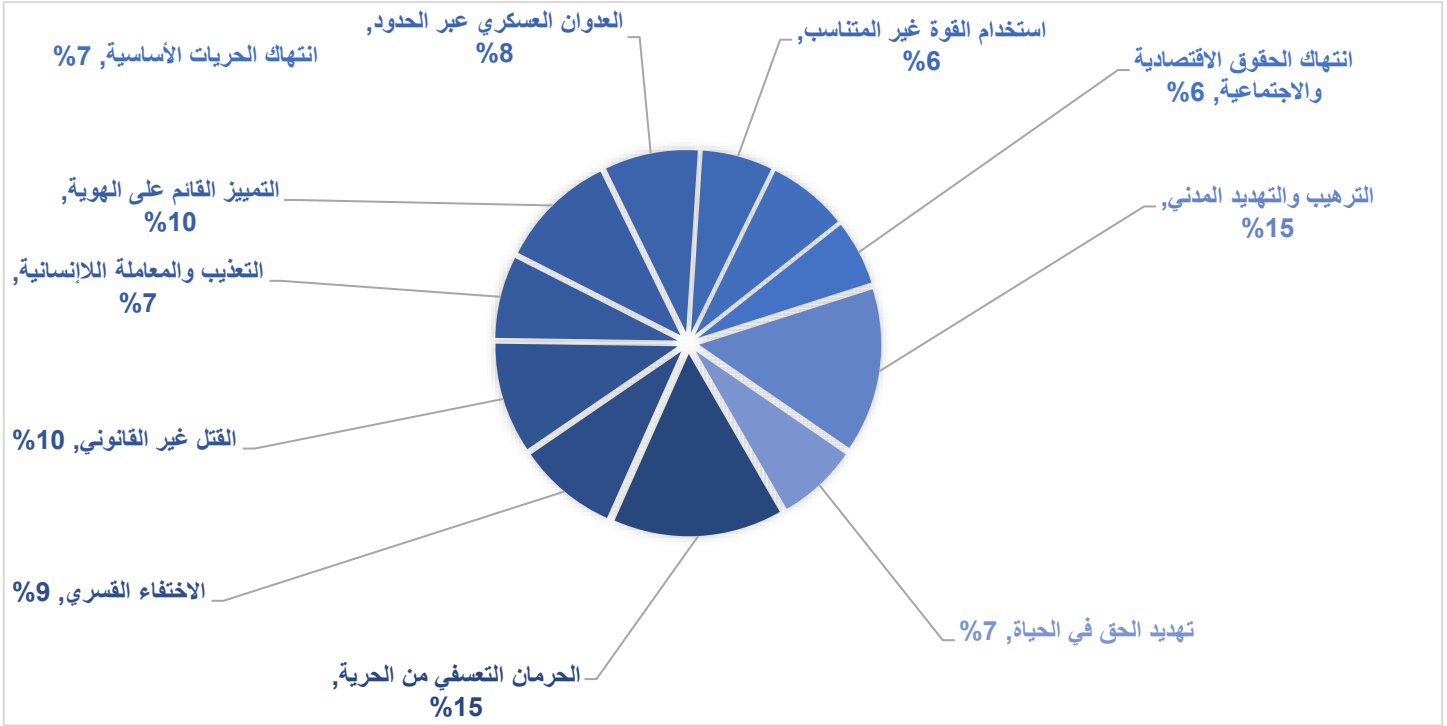
رغم انخفاض العدد، فإن استمرارها يكرّس نمطاً دورياً من الانتهاكات العابرة للحدود، يعكس غياب المحاسبة الدولية الفعّالة.

القراءة الحقوقية العامة

- تحوّل في مركز الثقل الحقوقي: المجموعات الرديفة تجاوزت الحكومة مجدداً، لتصبح الفاعل الأكثر انتهاكاً داخل الأراضي السورية.
- هيمنة الردائف وتراجع الضبط الرسمي: استمرار تفويض المهام الأمنية للميليشيات الرديفة يعكس خصخصة القمع وتآكل السيطرة المركزية.
- تصعيد إسرائيلي متسارع: ارتفاع الانتهاكات في الجنوب يشير إلى عودة الجبهة الحدودية إلى المشهد الميداني.
- ثبات الانتهاكات الدولية: نشاط التحالف بقي محدوداً، لكن حضوره المنتظم يكرّس هشاشة السيادة الجوية السورية.
- الانتهاكات المحلية (الحكومة + الردائف): بلغت 438 انتهاكاً من أصل 590، أي ما نسبته 74% من الإجمالي الكلي، ما يؤكد أن الطابع الداخلي الممنهج لا يزال مهيمناً على المشهد الحقوقي السوري.

الخلاصات

1. استمرار انتقال مركز الثقل الحقوقي من الدولة إلى الردائف، ما يعكس تراجعاً في بنية الدولة لصالح الميليشيا الأمنية.
2. ثبات نمط القمع المؤسسي الحكومي رغم انخفاض الأرقام، مما يدل على تحوّل إلى سياسة ممنهجة أكثر من كونه تجاوزاً ميدانياً.
3. التصعيد الإسرائيلي الواضح يرفع مستوى التهديد القانوني الدولي ويؤكد غياب الردع الإقليمي.
4. تزايد التداخل بين الرسمي وشبه الرسمي يجعل الفصل القانوني بينهما شبه مستحيل، ويحمل الدولة المسؤولية الأشمل.
5. استمرار هذه الأنماط للأسبوع الرابع يؤكد أن سوريا تمرّ بمرحلة قوننة الانتهاك، أي تثبيت العنف المؤسسي كآلية إدارة، ما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفق المادة 7 من نظام روما الأساسي.



يُظهر الرسم البياني لهذا الأسبوع استمرار هيمنة الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية، مع ارتفاع محدود في شدتها وتنوعها مقارنة بالأسبوع الماضي، يقابله استقرار نسبي في الانتهاكات المجتمعية، وتراجع طفيف في الانتهاكات المؤسسية والبنوية. التحليل الكمي يُظهر أن الفئات الثلاث الكبرى حافظت على مواقعها النسبية في المشهد الحقوقي العام، وفق التوزيع الآتي:

- الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية: نحو 48-50% من الإجمالي.
 - الانتهاكات المجتمعية والهيكليّة: نحو 37%
 - الانتهاكات المؤسسية والبنوية: نحو 15%
- ويعكس هذا التوزيع استمرار التحوّل من القمع المباشر إلى القمع المركّب، حيث تتداخل الأدوات الأمنية والمجتمعية والمؤسسية في إدارة الفضاء العام دون مؤشرات على انفراج حقيقي.

أولاً - الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية (48-50%)

ما تزال هذه الفئة تمثل جوهر الأزمة الحقوقية السورية، مع ثباتٍ في المعدل العام وازديادٍ في التنوع الجغرافي، إذ توسعت من المحافظات الوسطى والساحلية نحو الجنوب.

- **الحرمان التعسفي من الحرية (15%)** حافظ على موقعه كأكثر الأنماط شيوعاً، متأثراً بحملات الاعتقال الجماعي في حمص، دمشق، واللاذقية، وغالبها دون أوامر قضائية. مقارنةً بالأسبوع الماضي (11%)، ارتفع هذا النمط بوضوح (+4%)، ما يؤكد أن الاعتقال لا يزال أداة مركزية في القمع المؤسسي.

- **القتل غير القانوني (10%)** استقر عند مستواه المرتفع دون تراجع، خصوصاً في درعا واللاذقية حيث توثقت عمليات تصفية ميدانية. استمرار هذا المعدل المرتفع يؤشر إلى تثبيت سياسة الإعدام غير القضائي ضمن بنية الردع الحكومية.

- **الاختفاء القسري (9%)** شهد انخفاضاً محدوداً مقارنةً بالأسبوع الماضي (10%) لكنه يبقى من أكثر الأنماط الممنهجة ثباتاً في مناطق سيطرة الحكومة والقوات الريفية. يُلاحظ ازدياد الحالات الطويلة المدى وتراجع الإفراجات الدورية.

- **التعذيب والمعاملة اللاإنسانية (7%)** ارتفع طفيفاً بعد تراجع الأسبوع الماضي (4%)، نتيجة توثيق حالات وفاة جديدة تحت التعذيب في مراكز أمن الدولة وسجون الردائف.

- **تهديد الحق في الحياة (7%)** ارتفع مقارنةً بالأسابيع السابقة (5-6%)، ما يعكس تصاعد الانتهاكات النفسية والمجتمعية التي تهدد الأمن الشخصي للمدنيين.

إجمالاً، تُظهر هذه الفئة استمرار نمط الانتهاكات المركبة داخل الحدث الواحد (اعتقال + تعذيب + اختفاء)، بما يجعل الواقعة الحقوقية الواحدة أكثر تعقيداً من حيث الحجم والأثر.

ثانياً - الانتهاكات ذات الطابع المجتمعي والهيكلي (37%)

تُشكّل هذه الفئة المساحة الثانية في المشهد الحقوقي، وتشير إلى استمرار تسييس الحياة المدنية والاجتماعية عبر أدوات ضغط غير عسكرية.

- **الترهيب والتهديد المدني (15%)** ارتفع بمقدار (+5%) مقارنةً بالأسبوع الماضي (10%)، نتيجة توسّع حملات التهديد الجماعي والضغط الأمنية على الناشطين والموظفين في دمشق وحمص

والساحل.

- هذا النمط أصبح أداة ضبط مجتمعي رئيسية، تُمارس عبر الأجهزة الأمنية أو القوى الرديفة.
 - التمييز القائم على الهوية (10%) ارتفع طفيفاً (+1%) متأثراً بتنامي مظاهر الفرز الوظيفي في السويداء وطرطوس، ورفض التوظيف أو الخدمة العامة لأسباب طائفية أو مناطقية.
 - انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (6%) ثابت مقارنة بالأسبوع الماضي، ويعبّر عن استمرار الانهيار المؤسسي في الخدمات العامة (النقل، الصحة، التعليم).
 - استخدام القوة غير المتناسب (6%) سجّل استقراراً نسبياً مقارنة بالأسبوع الماضي (4-5%)، ويعكس حالات إطلاق نار ميداني أو قصف محدود خارج الضرورة العسكرية.
- هذه الفئة تؤكد أنّ الانتهاكات لم تعد تقتصر على الأدوات الأمنية، بل تتخذ أشكالاً خدمية واقتصادية واجتماعية موجهة لفرض السيطرة.

ثالثاً - الانتهاكات المؤسسية والبنوية (15% ≈)

- تراجعت هذه الفئة عددياً مقارنة بالأسبوع الماضي (21%) لكنها بقيت مؤشراً واضحاً على الفشل المؤسسي المزمّن في أداء أجهزة الدولة.
- العدوان العسكري عبر الحدود (8%) استقر نسبياً، ناتج عن الخروقات الإسرائيلية والتركية التي طالت محافظات القنيطرة والرقّة والحسكة. هذا النمط يؤكد استمرار انتهاك سيادة الدولة السورية وخرق التزاماتها الدولية.
 - انتهاك الحريات الأساسية (7%) تراجع طفيف مقارنة بالأسبوع الماضي (8%)، مع استمرار القيود على حرية التعبير والتجمع السلمي، خاصة في دمشق واللاذقية. التراجع هنا لا يعكس تحسناً فعلياً بل تشديداً للرقابة الذاتية والخوف العام داخل المجتمع المدني.
- إجمالاً، تُظهر هذه الفئة أنّ البنية المؤسسية ما تزال تمارس القصور والتواطؤ بدل الرقابة والمحاسبة، ما يجعل الانتهاكات البنوية حلقة مكملة للعنف الميداني.

الاستنتاج الحقوقي

1. استمرار تصدّر الانتهاكات الجسيمة يشير إلى رسوخ سياسة العنف كأداة حكم، لا كحالة ظرفية.

2. تصاعد التهريب المدني والتمييز يثبت توسع أدوات الضبط الاجتماعي، بما يحول المجتمع نفسه إلى فضاء مراقبة مستمر.
3. تراجع الانتهاكات البنيوية لا يعكس إصلاحًا بل تراجع القدرة المؤسسية على الرقابة والمساءلة.
4. تنوع أنماط الانتهاك داخل الواقعة الواحدة يعكس درجة عالية من التعقيد الميداني، تجعل التوثيق أكثر صعوبة والمساءلة أكثر تعقيدًا.
5. من منظور القانون الدولي، استمرار هذه الأنماط وتكرارها أسبوعيًا يرسخ توصيفها كجرائم ممنهجة ضد الإنسانية وفق المادة 7 من نظام روما الأساسي، خصوصًا ما يتعلق بالقتل، التعذيب، الإخفاء القسري، والتمييز المنهجي.